الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4918 | الجمعة 29 ذي الحجة 1445 هـ | 5 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

بانخفاض نسبته 8. 2 في المئة عن سابقتها

المضف: 18.9 مليار دينار الإيرادات المتوقعة للموازنة العامة للسنة المالية الجديدة

إجمالي المصروفات يقدر بـ 24. 5 مليار دينار والعجز 5ر6 مليارات

هناك «عدم عدالة» بتوزيع الدعوم لأنها تعطي لمن يحتاجها ولمن لا يحتاجها وغير منطقي أن نساوي في ذلك بين الأفراد والشركات

- الاستدامة والعدالة مهمتان جدا بالنسبة لأي إصلاح مالي قادم ودعائم الإصلاحات الاقتصادية تحظى بدعم من صاحب السمو الأمير
- إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد الوطني هي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط
- خلال السنوات العشر الماضية سجلت البلاد عجزا في حسابها الختامي بلغت قيمته 33 مليار دينار
- الكويت دولة غنية لكن إذا استمرت وتيرة الإنفاق على ما هي عليه دون اتخاذ إصلاحات فسنلجأ إلى الاحتياطي لسد عجز الموازنة
- المنيفي الإيرادات انخفضت بسبب تراجع حصة دولة الكويت في الإنتاج النفطي الإجمالي ضمن منظمة «أوبك»
- حصة المرتبات والدعوم من الميزانية التقديرية تمثل ما نسبته 78. 8 في المئة من قيمتها
- العلاطي: الموازنة العامة تعد خطة للصرف لكن الأرقام الحقيقية تظهر في الحساب الختامي للدولة

د. أنور المضف

تظل مشكلة الكويت الاقتصادية الأولى هي الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل

أعلن وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور أنور المضف، أن الإيرادات المتوقعة للموازنة العامة للسنة المالية «2024 – 2025»، تبلغ 9ر18 مليار دينار «نحو 6. 61 مليار دولار أمريكي»، بانخفاض نسبته 8. 2 في المئة.

وأوضح الوزير المضف في مقابلة على تلفزيون دولة الكويت، أن إجمالي المصروفات المتوقعة في الموازنة العامة «2024 – 2025» قدر بـ 5. 24 مليار دينار «نحو 9. 79 مليار دولار» بانخفاض نسبته 6. 6 في المئة عن السنة المالية السابقة.

أضاف أنه من المتوقع أن تسجل الموازنة عجزا بـ 6. 5 مليارات دينار «نحو 2. 18 مليار دولار».

وبشأن الدعوم، قال الوزير المضف إن هناك «عدم عدالة في توزيعها»، إذ أنها «تعطي لمن يحتاجها ولمن لا يحتاجها»، مؤكدا الحرص على توجيه الدعم لمن يستحق فـ «من غير المنطقي أن يتساوى الدعم بين الأفراد والشركات».

وشدد على أن الاستدامة والعدالة مهمة جدا بالنسبة لأي إصلاح مالي قادم، مؤكدا أن دعائم الإصلاحات الاقتصادية تحظى بدعم من لدن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

وذكر وزير المالية أن إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد الوطني، هي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط.

أضاف أن الاستدامة المالية هي الهدف الرئيسي والأسمى للإصلاحات، التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على النفط فقط، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة عبر مشاركة القطاع الخاص.

وأوضح أنه خلال السنوات العشر الماضية سجلت دولة الكويت عجزا في حسابها الختامي، بلغت قيمته نحو 33 مليار دينار «حوالي 6. 107 مليار دولار أمريكي»، تم تمويلها من احتياطيات الدولة العامة مشيرا إلى أن «العجز المتوقع في الموازنة خلال السنوات الأربع المقبلة يقدر بـ26 مليار دينار «نحو 8. 84 مليار دولار».

ولفت إلى أن «الكويت دولة غنية، لكن إذا استمرت وتيرة الإنفاق على ما هي عليه، من دون اتخاذ إصلاحات فسيتم اللجوء إلى الاحتياطي لسد عجز الموازنة».

وبشأن أراضي الدولة، أشار الوزير المضف إلى وجوب فكرة إعادة تسعيرها بحسب نوع المشاريع والمبادرات، فـ«أراضي الدولة تبقى أصل ثمين جدا وإعادة تسعيرها مبدأ.. وهذا الأصل يعطى لمشاريع بثمن بخس ووجب الآن إعادة النظر في تسعير هذه الأراضي الثمينة».

وحول المشروعات الكبرى، ذكر وزير المالية أن حكومة جمهورية الصين الشعبية «قامت بتسمية شركة صينية لتنفيذ ميناء مبارك الكبير، ويتم الآن تبادل المراسلات بينها وبين الحكومة الكويتية، للشروع في عملية استكمال تنفيذ الميناء التنموي الكبير قريبا»، لافتا إلى أن التشاور يمتد أيضا لعدد من المشروعات التنموية الأخرى مثل مشروع الشقايا للطاقة المتجددة.

وأكد وزير المالية أن الدولة تعكف حاليا على إعداد إصلاحات مالية، ولديها مشروعات مستقبلية ستسهم في تغيير وجه الكويت، لمواكبة التطور في منطقة الخليج، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن جزيرة فيلكا سيكون لها دور رئيسي في تعزيز الجانب السياحي.

من جهتها قالت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي، إن العجز في الموازنة سببه الاعتماد على مصدر وحيد للدخل هو النفط، مع الالتزام بحصص محددة في إنتاجه مؤكدة أن «الدولة تحتاج إلى تحقيق التوازن بين الدخل النفطي وغير النفطي.

أضافت المنيفي أن الإيرادات انخفضت، بسبب تراجع حصة دولة الكويت في الإنتاج النفطي الإجمالي، ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، في حين انخفضت المصروفات إثر وضع سقف لترشيد الإنفاق في الميزانية، مبينة أن انخفاض المصروفات الرأسمالية ليس إشارة على تراجع الإنفاق الرأسمالي للدولة.

وأفادت بأن حصة المرتبات والدعوم من الميزانية التقديرية تمثل ما نسبته 8. 78 في المئة من قيمتها، حيث تبلغ المرتبات 14 مليار دينار «نحو 6. 45 مليار دولار»، أما الدعوم المختلفة فتصل إلى 4 مليارات دينار «نحو 13 مليار دولار».

من ناحيته قال الوكيل المساعد لقطاع شؤون الميزانية العامة سعد العلاطي، إن إعداد الموازنة يتم من خلال وضع سعر تقديري لبرميل النفط الكويتي، وفق مبدأ محاسبي هو «الحيطة والحذر» وهو سعر تحوطي لموازنة مستقبلية.

وذكر العلاطي أن الموازنة العامة للدولة تعد خطة للصرف، مبنية على أرقام تقديرية، لكن الأرقام الحقيقية تظهر في الحساب الختامي للدولة.

اختتمت تعاملات الأسبوع على ارتفاع مؤشرها العام 29. 31 نقطة

بورصة الكويت: تداول 9. 114 مليون سهم عبر 10401 صفقة بقيمة 9. 31 مليون دينار

- شركات «سينما» و«سنرجي» و«أسس» و«مراكز» الأكثر ارتفاعا و«ثريا» و«الرابطة» و«المساكن» و«النخيل» الأكثر انخفاضا

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشرها العام 29. 31 نقطة

اختتمت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الخميس، على ارتفاع مؤشرها العام 29. 31 نقطة، ليبلغ مستوى 90. 6983 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 45. 0 في المئة.

وتم تداول 9. 114 مليون سهم، عبر 10401 صفقة نقدية بقيمة 9. 31 مليون دينار «نحو 2. 97 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 56. 33 نقطة ليبلغ مستوى 24. 5924 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 57. 0 في المئة، من خلال تداول 10. 40 مليون سهم عبر 3659 صفقة نقدية بقيمة 6ر4 مليون دينار «نحو 52. 19 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 20. 32 نقطة ليبلغ مستوى 11. 7602 نقطة، بنسبة ارتفاع بلغت 43. 0 في المئة، من خلال تداول 8. 74 مليون سهم عبر 6742 صفقة بقيمة 4. 25 مليون دينار «نحو 4. 77 مليون دولار».

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 28. 13 نقطة ليبلغ مستوى 76. 5728 نقطة، بنسبة ارتفاع بلغت 23. 0 في المئة، من خلال تداول 2. 32 مليون سهم عبر 2604 صفقة نقدية بقيمة 6. 5 مليون دينار «نحو 08. 17 مليون دولار».

وكانت شركات «سينما» و«سنرجي» و«أسس» و«مراكز» الأكثر ارتفاعا، فيما كانت شركات «ثريا» و«الرابطة» و«المساكن» و«النخيل» الأكثر انخفاضا.

«KIB» يعطل أعماله في ذكرى الهجرة مواصلاً خدمة عملائه عبر قنواته الإلكترونية

أعلن بنك الكويت الدولي "KIB" عن استمراره بتقديم خدماته المصرفية على مدار الساعة خلال عطلة رأس السنة الهجرية لسنة 1446 هجرية، وذلك عبر قنواته ومنصاته الإلكترونية المختلفة، حرصاً منه على تلبية احتياجات العملاء أثناء فترة العطلة، سواء داخل الكويت أو خارجها.

هذا، وسيقوم KIB بتعطيل أعماله يوم الأحد الموافق 2024/07/07، وعلى أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الإثنين الموافق 2024/07/08.

كما نوه KIB بالتزامه بخدمة عملائه ومساندتهم في جميع الأوقات، وتمكينهم من متابعة شؤونهم المالية وإنجاز معاملاتهم المصرفية دون تعطيل وبمنتهى الكفاءة، مشيراً إلى أنه سيواصل تقديم خدماته المصرفية المتاحة إلكترونياً أثناء العطلة وعلى مدى 24 ساعة، والتي تشمل خدماته المتوفرة على منصاته الإلكترونية، بما في ذلك خدمات تطبيق الهواتف الذكية KIB موبايل، التي تتيح للعميل إمكانية إجراء معظم العمليات المصرفية الأساسية، إلى جانب خدمتي Live Chat، وKIB أونلاين على موقع البنك الإلكتروني www.KIB.com.kw، إضافة إلى مركز خدمة العملاء، سواء عبر رقم البنك المحلي (1866866)، أو الرقم الدولي (96522957300+). كما يمكن للعملاء التواصل مع البنك عبر تطبيق Wha–sApp، على رقم البنك المحلي (1866866)، وذلك للإجابة عن الاستفسارات العامة حول المنتجات والخدمات.

وأكد KIB أيضاً على جاهزية أجهزة السحب الآلي ATM التابعة للبنك لاستيعاب الطلب المتزايد على عمليات السحب النقدي المتوقع خلال هذه العطلة، وذلك من حيث توفير السيولة الكافية، وتوافر عدد الأجهزة في مختلف المناطق في الكويت.

اتحاد مصارف الكويت: البنوك تعطل أعمالها الأحد بمناسبة رأس السنة الهجرية

أعلن اتحاد مصارف الكويت تعطيل البنوك أعمالها بعد غد الأحد، بمناسبة رأس السنة الهجرية لعام 1446هـ.

وقال الاتحاد في بيان صحفي أمس، إن البنوك ستباشر أعمالها يوم الاثنين المقبل الموافق 8 الجاري، بناء على التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن.

اتحاد مصارف الكويت